

صوت الجامعة

رئيس مجلس الإدارة:
أ.د. حسن عماد مكاوي

رئيس التحرير:
أ.د. سليمان صالح

Soat Al-Gamaa - April. 29, 2012

عدد خاص - الأحد ٢٩ إبريل ٢٠١٢

تصدر عن كلية الإعلام جامعة القاهرة

عيد الخريجين

كلية الإعلام في عيون طلابها

الإعلام الإلكتروني.. حل سحري للقضاء

على طابور بطالة شباب الإعلاميين

COLLEGE OF MASS COMMUNICATION

كلية الإعلام



د. حسن مكاوي: طالبت بمبدأ

انتخاب العمداء منذ ١٢ سنة

مشروعات التخرج.. شغل محترفين ينافس دوليا

المناسبة

إعلام القاهرة تحفل بعيد الخريجين.. وتكرم كبار الأساتذة وقيادات الإعلاميين

المكرمين والأوائل. ويقام على هامش الاحتفال تنظيم معرض يتناول إنتاج أساتذة الكلية من كتب وأبحاث، وكذلك المجالات العلمية التي تنهجها الكلية بمراكزها البحثية المختلفة، كما يعرض فيلم تسجيلي يتناول مسيرة كلية الإعلام، وكذلك الأفلام التي أنتجها طلبة الكلية وفازت في مهرجانات دولية، وفي مقدمتها فيلم (المملكة).

الذين بلغوا سن الستين خلال العاميين الماضيين. يبدأ الاحتفال بموكب الخريجين في تمام الرابعة عصرا، ثم يتم التقاط صورة جماعية مع رئيس الجامعة أ.د. حسام كامل، يليها كلمة لدفعتي ٢٠١٠ و٢٠١١، بعدها يقوم المكرمون بإلقاء كلمة خلال الاحتفالية، ثم كلمة لعميد الكلية، وكلمة لرئيس الجامعة، وكذلك توزيع الشهادات على

الهوراري، رئيس مجلس إدارة (أخبار اليوم)، وعادل عبد العزيز، رئيس مجلس إدارة (وكالة أنباء الشرق الأوسط)، وممدوح الولي، نقيب الصحفيين، وعصام الأمير، رئيس التلفزيون، وعلى عيد الرحمن، رئيس قطاع القنوات المتخصصة، والدكتورة نجلاء العمري، المدير الإقليمي لهيئة الإذاعة البريطانية بمصر. وأضاف مكاوي أن الكلية ستكرم الأساتذة

تحفل كلية الإعلام جامعة القاهرة الأحد المقبل بعيد الخريجين، ويتم خلال الحفل تكريم خريجي دفعتي ٢٠١٠ و٢٠١١، اللتين أطلقا عليهما اسم الدكتورة الراحلة جيهان رشدي والدكتورة الراحلة إجلال خليفة. قال الدكتور حسن عماد مكاوي، عميد الكلية: إنه سيتم أيضا تكريم عدد من قيادات الإعلام البارزة من خريجي الكلية، ومنهم: محمد

رئيس مجلس الإدارة:
أ.د. حسن عماد مكاوي

رئيس التحرير:
أ.د. سليمان صالح

Soat Al-Gamaa - April. 29, 2012

عدد خاص - الأحد ٢٩ إبريل ٢٠١٢

تصدر عن كلية الإعلام جامعة القاهرة

نحو إعلام حر ومسئول

بعد طول عناء تفجرت الثورة المصرية المباركة في ٢٥ يناير ٢٠١١، لكي تدشن واقعا جديدا في المجتمع المصري، وتعيد للمواطن المصري حريته المفقودة، وكرامته المهذرة، وتضمن له حياة كريمة خالية من الفقر والجهل، وتحقق له الرعاية الصحية والعدالة الاجتماعية.

وحيث أن النظام الإعلامي يعبر عن انعكاس دقيق للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية فقد أن الوقت لإقامة نظام إعلامي جديد يعبر عن المجتمع المصري بعد الثورة ويتيح التحول من النظام السلطوي الاستبدادي الذي يجعل من وسائل الإعلام مجرد أدوات للدعاية للنظام الحاكم، يقوم على تفسير وتأييد السياسات الحكومية، وتبرير هذه السياسات بالحق أو بالباطل، ويعلى من مكانة النظام على حساب الحريات الفردية، ويتيح الفرص لأهل الثقة على حساب أهل الكفاية، إعلام يركز على الكم على حساب الجودة، يروج لمبادئ حزب واحد على حساب الأحزاب الأخرى والقوى السياسية التي تعكس تنوع المجتمع المصري وتمثيله.

نحن نتطلع في الفترة القادمة إلى وجود الإعلام الحر المسؤول، ذلك الإعلام الذي يحقق أربع وظائف أساسية، أولها (الوظيفة السياسية)، وتعنى إحاطة مواطنين علماء بالسياسات، والأنشطة الحكومية، ومناقشة هذه السياسات ونقدتها وتقويتها، بحيث تصبح وسائل الإعلام جزءا متداخلا في العملية السياسية من خلال مراقبة مراكز السلطة على كل المستويات التنفيذية والتشريعية، وثانيها (الوظيفة التعليمية)، وتشمل تقديم التقارير الصادقة ومناقشة مختلف الأفكار والآراء والمواقف. وثالثها (وظيفة المنفعة)، وتعنى تقديم المعلومات والخلفيات المرتبطة بالأحداث، بما يجعل من وسائل الإعلام مرآة وثيقة لما يقع من أحداث في البيئة الداخلية والخارجية. وأخيرا (الوظيفة الثقافية) وتعنى تدعيم القيم والتقاليد والمعايير السائدة في المجتمع المصري.

ومسئولية الإعلامى تتبع من ضميره في المقام الأول، ولا يفرضها رقابة حكومية أو التزام حزبي أو مصلحة فئوية أو ذاتية، والإعلامى المسئول هو الذى يقدم مختلف الآراء والأفكار بوعى وموضوعية، وي طرح العديد من البدائل الممكنة التى يستطيع المتلقى أن يختار من بينها ما يفتتن به. وحين يراعى التنوع فى المحتوى فالديمقراطية لا تزدهر إلا فى وجود أكبر قدر ممكن من الآراء المتباينة.

كذلك تتطلب المسئولية أن يعمل الإعلامى لصالح عموم الناس وليس لصالحه الشخصى، فالإعلام المسئول هو الذى يعكس كل أصوات المجتمع دون إغفال لأصوات الجامعات الفقيرة والفقيرة والمهمشة. إن الإعلام المسئول هو الذى يحمى سرية مصادر المعلومات طالما كانت المعلومات دقيقة، وهو الذى يصون حق المواطن فى المعرفة، ويضمن حماية الشرف والاعتبار من جريمة الكذب، ويحافظ على صيانة الحياة الخاصة للمواطنين، ولا يتدخل فى أعمال القضاء، ويسوق اتهامات جزافا قبل صدور الأحكام القضائية الباتة، والإعلام المسئول لا يسطو على حقوق الملكية الفكرية للأخريين، ولا يخدش الحياء، ولا يخترق الأدب العامة وتقاليد المجتمع.

هل نرى هذا الإعلام الحر المسئول الذى يعبر عن الثورة السلمية النقية التى فجرها الشباب ودعمها الشعب المصرى بكل قناته وأطيافه، الإيجابية والتأكيدى فى نعم والرهان الوحيد على شباب الثورة المصرية.

أ.د. حسن عماد مكاوي



الأبراج بالنسبة إليه تدخل فى إطار التسلية ليس إلا، مشيرا إلى أنه يقرأها صدفة وعادة ما يجد الصحة فى ما قرأه، فى الوقت الذى أكد فيه عدم إيمانه لها.

وأؤمن بعلم الفلك بينما أوضحت ميار هشام، طالبة بكلية الآداب جامعة القاهرة، «أنها لا تؤمن بالأبراج، ولكنها تؤمن بعلم الفلك ذاته، وأن هناك فرقا بين علم الفلك والأبراج وحظك اليوم».

وأوضح مصطفى مرابط، موظف، «أنه لا يؤمن بما تاتى به الأبراج، فهى تتناقض مع شخصية الإنسان، فقد نجد مثلا «برج

الجوزاء» يقال إنه هوائى سريع التقلبات، ويمكن أن تكون هذه الأخيرة ناتجة عن أحداث يشهدها الشخص فى تلك اللحظة حسب الحالة التى من الممكن أن يكون عليها، وهو ما يدل على أن جميع الأشخاص قد لا يتأثروا بنفس الحدث، كما أن قراءتها تعتبر شركا بالله، وثقافتنا الدينية لا تسمح بذلك، فالعلم لله وحده والإيمان بها يعتبر ضربا فى العقيدة».

ليست لها ضوابط علمية أما لطيفة محمد، عاملة، فقالت: «أنا لاؤمن بتاتا بما ينشر بخصوص الأبراج، كونها لا تعتمد على ضوابط علمية وتبقى مجرد كلمات يربطونها فيما بينها، وأضاف أن ما ينشر فى يوم ما هو نفسه ما ينشر فى أيام تالية، ولكنها أكدت أن ما تقرأه فيما يخص صفات برجها تراه مطابقا لشخصيتها».

ومع ذلك فانا لا أؤمن بها» وذكر إسلام سعيد، طالب بكلية التجارة: «كنت أصدق الأبراج إلى حد كبير، وأحب دائما أن أقرأها، وكنت أوقانا كثيرة أجد فى «حظك اليوم» ما هو حقيقى

ويتحدث معى، لكننى أدركت أن الله يلعب من هذه الأبراج، ولا تقبل صلاته لمدة أربعين يوما، ففكرت ألا أقرأها ثانية». بينما رفض محمد السيد، طالب بتجارة القاهرة، الأبراج تماما، قائلا: «أنا لا أؤمن بالأبراج لأنها كذب، وكذلك لا أؤمن بعلم الفلك وصدق مواصفات كل

فما ينشر بالجرائد والمجلات عن الأبراج نجد بعض الناس يصدقونه ويؤمنون به إلى درجة أنه حينما يقرأها ويجد بها ما يضايقه يظل طيلة اليوم مشغولاً، أما إذا وجد ما يسره يكون يومه مليئا بالتفاؤل والحيوية. وهناك البعض لا يصدقون ما يأتى بها ولا يهتمون حتى لقراءتها، والبعض الآخر يقرأها من باب الفضول ولكن لا يؤمنون بها كما يقولون.

بداية تقول هند أحمد، طالبة: «فى كثير من الأحيان عندما أقرأ ما يخص برجى أجد تارة صحيحا خصوصا فيما يتعلق بشخصيتى وتارة أخرى كذبا، حيث كنت أطلع على الجرائد باستمرار فى السابق وأجدها فرصة لقراءة برجى اليومى، لكننى حاليا لم أعد كذلك،

كثرت - سهر سامى وسها يحيى، «الأبراج» هى مواقع فكرية لها أسماء محددة، ويمكن تصنيف أوقات معينة من العام بالبرج الذى يبرز فى ذلك الوقت، ويتميز مواليد كل برج بصفات معينة.

والأبراج تعد ظاهرة قديمة، لكنها انتشرت خلال العشرين سنة الأخيرة فى الكثير من وسائل الإعلام، فأصبح العديد من هذه الوسائل تخصص جزءا من مساحته ووقته للأبراج الفلكية كوسيلة للتسلية، تعتمد على دراسة سلوكيات وعادات وتقاليد أفراد كل مجتمع على حدة، وما يختارونه من أمور عاطفية ومادية وغيرها، فلم الأبراج هو علم يدرس، لكن ليس كما يعرض بالصحف، فالفكرة الخاطئة التى تكونت لدى الناس عن الأبراج هى نتيجة لما كتب فى مثل هذه الصحف.

فما ينشر بالجرائد والمجلات عن الأبراج نجد بعض الناس يصدقونه ويؤمنون به إلى درجة أنه حينما يقرأها ويجد بها ما يضايقه يظل طيلة اليوم مشغولاً، أما إذا وجد ما يسره يكون يومه مليئا بالتفاؤل والحيوية. وهناك البعض لا يصدقون ما يأتى بها ولا يهتمون حتى لقراءتها، والبعض الآخر يقرأها من باب الفضول ولكن لا يؤمنون بها كما يقولون.

بداية تقول هند أحمد، طالبة: «فى كثير من الأحيان عندما أقرأ ما يخص برجى أجد تارة صحيحا خصوصا فيما يتعلق بشخصيتى وتارة أخرى كذبا، حيث كنت أطلع على الجرائد باستمرار فى السابق وأجدها فرصة لقراءة برجى اليومى، لكننى حاليا لم أعد كذلك،

عدد خاص

الصوت
للجامعة

جريدة الجامعات المصرية

تصدر عن قسم الصحافة
كلية الإعلام جامعة القاهرة

المستشار الفنى

أ.د. أشرف صالح

رئيس التحرير التنفيذي

د. هانى محمد على

مديرا التحرير:

د. هشام عطية

د. أمل السيد

المدير الفنى:

د. أحمد محمود

نواب رئيس التحرير:

د. هناء فاروق

د. منى عبد الوهاب

د. معزز غالى

د. وائل العشرى

د.أيمن عبد الهادى

مدير الإنتاج

د.سعيد الغريب

سكرتير التحرير الفنى:

عيد رحيل

سكرتيرا التحرير:

شريف نافع

خالد زكى

هيئة التحرير:

مارى منصور

أسماء رمضان

قال وزير التعليم العالى والبحث العلمى الدكتور حسين خالد إن منع الطالبات المنتقبات من دخول الجامعات أثناء الامتحانات أصبح فى حكم المنتهى، موضعا أن هناك تعليمات جديدة بالسماح لهن بالدخول للامتحان مع التحقق من الشخصية بواسطة سيده.

وأضاف د. خالد، خلال اجتماع لجنة التعليم بمجلس الشعب: «لقد راجعت الإمام الأكبر شيخ الأزهر فى الأمر لزيادة الأطمئنان، فليس من المعقول أن تعاقب فتاة لديها التزام أكبر بشريعتها».

وأشار إلى أن المجلس الأعلى للجامعات سيؤكد على السماح للمنتقبات بدخول الامتحان خلال اجتماعه المقبل وسيصدر توصية بذلك، نظرا لأن هناك حكما من الإدارة العليا بترك حرية التصرف للجامعات فى هذا الأمر، مؤكدا ضرورة أن يلتزم رؤساء الجامعات برفع الحظر عن المنتقبات، كما طالب أعضاء اللجنة وزير التعليم بضرورة صدور قرار يبنى القرار السابق بحظر النقاب.

وطالب وزير التعليم العالى والبحث العلمى بزيادة ميزانية التعليم العالى وتعديل قانون إنشاء الجامعات والمعاهد الخاصة.

وأكد أنه يحتاج إلى تغيير بالكامل، ووجوب زيادة ميزانية التعليم العالى ليس من ميزانية الدولة وحدها وإنما أيضا من خلال تنمية الموارد الذاتية للجامعات، والبحث عن موارد جديدة من خلال بيوت الخبرة والمستشفيات الجامعية.

لجنة التعليم والبحث العلمى تطالب بدمج جامعة النيل فى مدينة زويل للعلوم



أحمد زويل

طالب نواب لجنة التعليم والبحث العلمى فى مجلس الشعب برئاسة الدكتور شعبان عبد العليم بدمج جامعة النيل التكنولوجية مع مدينة زويل للعلوم تحت إشراف الدكتور أحمد زويل، لتقديم الإفادة العلمية المطلوبة لمصر بعد ثورة يناير، وترك جامعة النيل تعمل حتى يتم استكمال مدينة زويل. جاء ذلك خلال جلسة استماع فى اللجنة بحضور وزير التعليم العالى الدكتور حسين خالد، وطرح النواب فى اللجنة تساؤلاتهم حول الجامعة التى شهدت تطورات متلاحقة عقب ثورة يناير، منها قرار من أعضاء مجلس أمناء الجامعة فى فبراير ٢٠١١ بالتنازل نهائيا عن حق الانتفاع للجامعة، الذى صدر بقرار من وزارة الاتصالات عام ٢٠٠٦، وأن تتولى الجامعة إجراءات توفيق أوضاعها كجامعة أهلية، والتنازل عن التجهيزات والأراضى والمباني الخاصة بالجامعة لصالح وزارة الاتصالات وقبول هذا التنازل، وطلب النواب بالتواصل مع جميع الجهات الحكومية لإعادة مسار الجامعة إلى طريقها الصحيح، وتمكين الجامعة من المقر النهائى لها إما داخل مبانيها بمدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا أو بتخصيص مساحة مماثلة فى منقطة الجامعات بمدينة الشيخ زايد، ومواضع الجامعة عما تم إنفاقه من تبرعات المجتمع المدنى فى تجهيزات ومعدات بمقر الشيخ زايد.

د. حسام كامل : دعم أمن المدن الجامعية لحماية الطلاب.. واستكمال مدينة الطلبة بالشيخ زايد

كتبت **شيماء محمد:** أكد د. حسام كامل، رئيس جامعة القاهرة، حرص الجامعة على الاقتراب من الطلاب وفتح الحوارات معهم وحل مشكلاتهم والاستماع إلى آرائهم فى الأمور المرتبطة بالشأن الطلابى، وذلك فى إطار تعظيم مفهوم العمل الجماعى والحوار الجاد والنقد الموضوعى بين الأسرة الجامعية.

وأضاف د. حسام كامل، فى سياق تعليقه على أحداث المدينة الجامعية للطلبة واعتداء بعض سائقي الميكروباص والطليعية على طلاب المدينة الجامعية، أنه على اتصال بالجهات المعنية لتوفير قوات أمن ودوريات مستمرة من وزارة الداخلية للأبواب الرئيسية للمدن الجامعية للطلبة والطالبات والرحم الجامعى لمنع تواجد سائقي الميكروباص والباعة المتجولين أمام المداخل الرئيسية. مشيرا إلى أنه وافق على دعم أفراد أمن المدن الجامعية للطلبة والطالبات وتزويدهم بأجهزة لاسلكى وموتوسيكلات للتحرك السريع من أجل تأمين الطلاب والحيلولة دون تكرار ما حدث من بها مع بداية العام الجامعى القادم.

عدد خاص

وزير التعليم العالى: قرار منع المنتقبات من أداء الامتحانات «مش راجع تانى»



خلال ندوة بكلية الإعلام فضل: «الرئاسة» المخرج الوحيد لمنع التصادم مع المؤسسة العسكرية

كتبت: **رحاب أحمد - سارة رشاد:**

وصف بلال فضل، الكاتب والسيناريست، الانتخابات الرئاسية القادمة بأنها المفز الوحيد للخروج بالبلد من محنته الحالية وتجنبه لحدوث أى مجزرة أخرى. وأضاف بلال أن أى رئيس قادم سيكون أفضل من حكم المجلس العسكرى، قائلا: «عندما تخرج وتثور ضد هذا الرئيس لن يقول لك أحد إنك تثور ضد الجيش».

ورجع فضل، خلال ندوة بكلية الإعلام جامعة القاهرة، قيام الرئيس القادم بالتصالح والتوافق مع المجلس العسكرى والقوى السياسية المختلفة منعا لوقوع البلاد فى حالة صدام، مؤكدا فى الوقت نفسه أن هذا الرئيس لو أراد أن يزيد من شرعيته فعليه أن يفتح كل ملفات الفساد لكل من سبقوه.

وعلق فضل على تشكيل لجنة الدستور من ٥٠٪ من داخل البرلمان، و٥٠٪ من خارجه بأنه لا يهتم بمن سيكتب الدستور، حتى إن كان جميعهم من تيار واحد، وأن ما يهمه أن يراعى حفظ الحريات، وأن ذلك دستورا لمصر بأكملها وليس لتياره فقط. وأكد أن الدستور إذا لم يمثل جميع الفئات فهو يتوقع عدم استمراره. مشيرا إلى أن الدستور البرازيلى تم تغيره ١٧ مرة، وأضاف بلال: (الشعب هو من يضع الدستور ولا يفرض عليه).

ووافق فضل على المادة ٢٨ المثيرة للجدل، وأرجع ذلك إلى أنه لا يجوز أن يمارس الرئيس مهام عمله

وهو مطعون على شرعيته، وأبدى فى الوقت ذاته تخوفه من التشكيك فى اللجنة العليا للانتخابات، وقال: إن الثوار كان يجب أن يضطخوا من أجل تشكيل للجنة وليس المادة ذاتها، وأن السبيل الذى أمامنا الآن هو التواجد بشكل مكثف عند اللجان والفرز حتى لا يتم تزوير الانتخابات.

وأكد أن الثورة مستمرة ولن تنتهى إلا بتحقيق مطالبها، طالما كان الشباب مصرا على ذلك.



وقال: إن أشد ما يخشاه هو الانفصام بين الثوار والشعب، بحيث تعود الاتهامات للشباب مرة أخرى بعدم الوعي.

من ناحية، انتقد الناشط السياسى علاء عبد الفتاح فى إطار الندوة تقدم سن الكثيرين من المتقدمين لمنصب الرئيس، معربا عن دعمه لخالد على، المحامى الحقوى والمرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، واصفا إياه بالممثل لحالب الثورة.

خلال لقاء مع المدرسين والمساعدين والمعيدىن بطب قصر العيني:

رئيس جامعة القاهرة: ندعم سفر أعضاء هيئة التدريس إلى الخارج لحضور المؤتمرات والمهمات العلمية

سنيا، علاوة على توفير إمكانات مجمع العامل البحثية المركزى، الذى أنشأته الجامعة وفق معايير دولية فى الأداء والتحليل البحثية، أمام الباحثين فى كليات الجامعة ومعاهدها.

وأضاف رئيس جامعة القاهرة أنه تم تعديل معايير تحكيم جوائز العلماء والباحثين وتمية لحدوداتهم والتواصل مع العلماء والباحثين فى الجامعات الأجنبية، ودعم العلاقات العلمية بين الجامعة والجامعات ومراكز البحوث العلمية فى الخارج سواء فى شكل اتفاقات تعاون أو مشروعات بحثية مشتركة.

وقال رئيس جامعة القاهرة، خلال لقاء مع المدرسين والمساعدين والمعيدىن بكلية طب قصر العيني: إن الجامعة تعمل على زيادة معدلات الإشراف المشترك مع الدول الأجنبية والبعثات والمنح بين المدرسين والمساعدين والمعيدىن وكليات الجامعة، حيث ارتفع مؤشر عدد المعيدىن منهم عام ٢٠١٠/ ٢٠١١ فى مهام علمية أو منح للحصول على درجات علمية إلى ١٠٢٨ مبعوثا فى مقابل ١٩٦ فى العام الذى سبقه.

وأوضح أن الجامعة تقوم بدعم المستلزمات



د. حسام كامل

البحثية من خامات وخدمات رسائل علمية خاصة بالمعيدىن والمدرسين والمساعدين وطلاب الدراسات العليا على مستوى الجامعة بلغت ١٦ مليون جنيه عام ٢٠١٠/ ٢٠١١، وهو دعم مالى يزيد

أرقام فى الأرقام

1 مليون جنيه

٣٠ فدائاً من أرض جامعة الإسكندرية بمدينة برج العرب الجديدة، وافق د. أسامة إبراهيم، رئيس الجامعة، على تخصيصها لإنشاء مجمع للتعليم التكنولوجى المتكامل. رئيس الجامعة أكد ضرورة إعداد الدراسات اللازمة والتخصصات المطلوبة لإنشاء المجمع التكنولوجى بهدف التوسع بطريقة غير تقليدية تقوم على فكرة الأقسام المتخصصة تتيح استقبال الطلاب من جميع الكليات الدراسية للتخصصات المتماثلة، وتراعى أن يكون الهدف الأساسى هو البحوث والابتكار والإبداع، داعيا إلى الانفتاح على الجهات العلمية الأخرى التى تتيح إمكانات معملية متطورة كمدينة الأبحاث العلمية ببحر نايير بالعمل والإنتاج، وعدم تعطيل المسيرة بالوفقات والاحتجاجات.

30 فدائاً

١٥ جامعة مصرية توافقت فى فعاليات المنتدى السادس للطلاب المتميزين بجامعة طنطا، وذلك فى مجالات المعلومات العامة والشعر والرّجل والقصة القصيرة والنقال ومجلات الحائط.

تضمنت فعاليات المنتدى ورش عمل عن أوجه الرعاية للطلاب المشاركين ومحاضرات عن دور التفوق العلمى والتميز فى الأنشطة فى النهوض بمصر فى ظل ثورة ٢٥ يناير، بالإضافة إلى معرض للوفوات الفنية والرسم على السيراميك وأسسية شعرية وحفل فنى لكرال الجامعة.

15 جامعة

١٥ جامعة مصرية توافقت فى فعاليات المنتدى السادس للطلاب المتميزين بجامعة طنطا، وذلك فى مجالات المعلومات العامة والشعر والرّجل والقصة القصيرة والنقال ومجلات الحائط.

تضمنت فعاليات المنتدى ورش عمل عن أوجه الرعاية للطلاب المشاركين ومحاضرات عن دور التفوق العلمى والتميز فى الأنشطة فى النهوض بمصر فى ظل ثورة ٢٥ يناير، بالإضافة إلى معرض للوفوات الفنية والرسم على السيراميك وأسسية شعرية وحفل فنى لكرال الجامعة.

عدد خاص



المسكوت عنه

كنا نلحم بتغيير مصر، ومع تراكم خبرات الاحتكاك بالواقع المجتمعى وتعقيداته وتشابكاته اكتشفنا أنه لا يكفى أن نعتق الأفكار الثورية، ونظل نرددنا فى المجالس المغلقة والمؤتمرات الخبوية، بعد أن تأكدنا أنه كلما استغرقتنا فى الأنشطة الخبوية «حلقا» نقاش ومؤتمرات ومظاهرات احتجاجية، كلما كان المجتمع يزداد تنهورا فى التعليم والصحة والبيئة الاجتماعية والطبيعية، وأن الفجوة تزداد اتساعا بين أنشطتنا وأصول المجتمع والفئات الأكثر احتياجا. وقد التهم ذلك توجه أعمار وجهد جيلين والذى تكرر جيلا بعد جيل. أدركنا أخيرا أن التغيير الحقيقى لايد أن يبدأ من الواقع المعاش الذى يصنعه الكادحون فى جميع مجالات الحياة ولا يتألون حقوقهم، بل ظل هذا الواقع المتردى يفرز أزمات متصصة من بطالة شاملة، وتدهور موجه فى العلاج الشعبى وأمية المتعلمين، بل تحول التعليم إلى سلعة معروضة فى سوق الدروس الخصوصية ومؤسسات التعليم الخاصة، علاوة على تزايد أطفال الشوارع وسكان العشوائيات وموآكب المهشئين فى الريف المصرى الذين يعانون من غياب الخدمات الأساسية، ويقبعون فى أسفل السلم الوطنى اجتماعيا وإنسانيا، رغم أنهم يشكلون أكثر من ثلثي المجتمع المصرى.

وقد أدهشنا وأسعدتنا ثورة ٢٥ يناير بكوادرها من الشباب الوطنى الواعى وصمودهم وفدترتهم الفذة على التصحية والعبء بسخاء للوطن وصل إلى حد الاستشهاد «١١٠٠ شهيد» من أجل استنهاض الإرادة التغيير لدى الجموع العريضة من المواطنين، ضحايا الفساد والنهب وإهمار السيادة الوطنية. لقد أسقطت الثورة حاجز الخوف وأزالت الغلاء الذى كان يطمس الواقع الزاخر بالخلل والفساد، الذى كان ينخر كالسوس فى جسد الوطن، كما أكدت أن تنظيم المجتمع من مخلفات الفساد والتخريب الذى دمر كثيرا من أعمدة المجتمع فى جميع المجالات لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال المظاهرات الثورية فى الميادين، كما لا يمكن أن تنهض به الجهود الرسمية، بل لابد من خلق مجتمع مدن موزان يشكله أبناء وبنات الوطن المخلصين الأوفياء، كى يتولى ترميم بل نسف جذور النهب المنظم الذى أرسته عصابة الوزراء ومعاونتهم كبار الموظفين ومديرى البنوك الذين باعوا ضمائرهم، وانهالوا نهبيا واغتصابا لثروات الوطن، ولم يكتفوا بذلك بل دمروا وخربوا واقتلعوا الأخضر واليابس، وتركوا لن وطننا متصدعا شبه مفكك، يوشك على الانهيار بالكامل، لولا إرادة البقاء المتجذرة فى نسج الشخصية المصرية، تلك الإرادة التى جعلت نهر النيل يشهد على ضفافه بناء حضارة عظيمة رغم مروره بثمانى دول إفريقية، إلا أن مصر فقط انفردت ببناء صرح حضارى غير مسبووق فى تاريخ البشرية بفضل القدرات الفذة التى تميز بها المصريون، وتجسدت فى إصرارهم على البناء وإبداعاتهم فى مواجهة تحديات الفئات التى فرضتها عليهم أحيانا الطبيعة أو الحكام المستبدين.

لقد أسعدتنا وأعدت الطمأنينة إلى قلبى تلك المبادرات التى قدمها نخبة متميزة من الشباب المصرى فى إطار مشروع «مواطنون فاعلون» الذى تشرف عليه جمعية (تنمية المرآة) إذ قدموا مبادرات واقعية لحل مشكلات المجتمع المصرى، شملت قضايا المهمشين فى الصعيد مصر «بنى سويف والمنيا» ولحوان وإمبابة والأحياء العشوائية فى القاهرة، ولقد قاموا برصد مشكلات الواقع، وصممو حلولا مبتكرة بجهد جماعى تطوى غير مسبووق، وهذه هى البداية الحقيقية للتغيير لإرساء مجتمع بديل قادر على فخر أجزائه واستنهاض إرادة أبنائه وبناته والاعتماد على موارده الذاتية من خلال المبادرات التطوعية.

عواطف عبدالرحمن

عدد خاص



أعرب الدكتور حسن عماد مكاوي عن سعادته البالغة لكونه أول عميد منتخب لكلية الإعلام القاهرة. مشيراً إلى أنه قد طالب بإقرار مبدأ انتخاب القيادات الجامعية منذ ١٢ عاماً. مؤكداً أن الكلية بصدد إعداد لائحة جديدة للبيكالوريوس لواءية تطورات العمل الإعلامي. التقتته (صوت الجامعة) وإلى تفاصيل الحوار:

أول عميد منتخب لكلية الإعلام في حوار من القلب لـ «صوت الجامعة»

د. حسن مكاوي: طالبت بمبدأ انتخاب العمداء منذ ١٢ سنة.. وأشعر بالفخر لانتمائي لإعلام القاهرة

هو إقامة مبنى خاص للكلية على مخصصة للجامعة، ولكن هذه الأرض عليها نزاع بين محافظة الجيزة وجامعة القاهرة، ولم يستقر الأمر حتى الآن، ونحن نطالب البرلمان الحالي بحسم هذه المسألة.

■ هل يوجد اتفاقات بين الكلية وجامعات عالمية؟

■ سنوق خلال شهر مايو الجاري اتفاقية مع جامعة برشلونة الإسبانية، وهي من كبرى الجامعات الأوروبية في مجال الإعلام، بالإضافة إلى أننا لدينا اتفاقات مع هيئة الإذاعة البريطانية، فضلاً عن اتفاق تعاون منذ ٣ سنوات مع هيئة الإذاعة الألمانية، وبالفعل يأتي خبراء على فترات لعقد ورش عمل في موضوعات تقوم الكلية بتحديدها، هي التي تشعر بنقص الخبرات بها.

■ ما رأيك في أداء الإعلام المصري خلال هذه الفترة العصيبة من تاريخ مصر؟

■ الإعلام المصري يشقى الحكومي أكاديمياً وتعليمياً متميزاً، ليس لكونها كلية من كليات القمة فقط، ولكن لأنها تضم بين جنباتها صفوة طلاب مصر وأساتذتها، وهي من أكثر الكليات شهرة. يرسم عنها الكثيرون العديد من الصور في مخيلتهم كواحدة من أفضل الكليات. فماداً عن رأي طلابها، وما انطباعهم عنها، وما رأيهم، وما أحلامهم؟

■ البداية، أوضحت فاطمة الزهراء، الفرقة الثالثة قسم الإذاعة والتلفزيون، أنها عندما التحقت بهذه الكلية كان أول ما أثار إعجابها هو التنمية والديمقراطية. وبالتالي لا بد من وجود ضوابط تفتح أوضاع الإعلام في مصر، حتى تتمكن الوسائل الإعلامية من العمل في ظل إطار كامل من الحرية دون أن تتجاوز دورها في خدمة المجتمع.

■ سمعنا عن أنه سيتم إنشاء مبنى جديد لكلية الإعلام كملحق.. فما تفاصيل ذلك؟

■ فخور بكلية الإعلام وانتمائي إليها وبالطلاب وأعضاء هيئة التدريس الذين على قدر عالٍ من التميز. وأتمنى أن يحتل الطلاب بعد تخرجهم المساحة الكبرى في ممارسة هذه الكلية توقعات بكل وسائله، حتى يتطهر الإعلام بشكل حقيقي ويمارس الإعلام بمهنية وليس بشكل عشوائي، فالأمل في الأجيال الجديدة.



حوار ماريهان وصفي ومها خميس ومريهان محمد

إحيائها. ■ ما تعقيبك على الإعلان الذي نُشر بإحدى الصحف ويطلب مدرسا ومدرسا مساعدا لقسم الصحافة بالكلية؟

■ هذا الإعلان ليس لنا علاقة به، وقد رفضناه بشدة، لأننا نعتمد على تزييد أعضاء هيئة التدريس بشكل ذاتي كل عام بانتظام بتعيين المعيد، وكذلك نعاول أن نغمد اتفاقات لتبادل هيئة التدريس بين كلية الإعلام وجهات أوروبية ويتم تعيين ذلك حالياً. كذلك عادت المجالات العلمية للصدور مرة أخرى، حيث كانت متوقفة منذ عام ٢٠٠٨، فنحن نضمر مجلتي علميتين هما (المجلة الإعلامية لبحوث الإعلام والمجلة المصرية لبحوث الرأي العام). كما تضم الكلية عدداً من المراكز البحثية هي «مركز التدريب والتوثيق والإنتاج الإعلامي، مركز دراسات بحوث المرأة، مركز دراسات بحوث الرأي العام، مركز دراسات بحوث التراث الصحي»، وهناك محاولة لتفعيل هيئة المراكز داخلها. أما الاقتراح الثاني فهو توفير مبنى لكلية بمدينة الشيخ زايد، والثالث

بداية.. صف لنا شعورك باعتبارك أول عميد منتخب لكلية الإعلام؟

■ سعيد جداً وأشعر بالفخر الشديد لانتمائي لكلية الإعلام منذ ١٧ سنة، ابتداءً من تعييني معيداً في قسم الإذاعة والتلفزيون، وصولاً لتولي منصب عميد الكلية. وأود أن ألفت انتباهكم إلى شيء مهم، هو أنني قد كتبت مقالا منذ ١٢ سنة أطالب فيه بإقرار مبدأ انتخاب العمداء، لكي يعبروا عن الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وأحمد الله أنني رأيت اليوم الذي تحقق فيه ذلك.

■ وما رأيك في التجربة الانتخابية عموماً.. وهل تعد تجربة مثمرة قد تؤدي لاستقلال الجامعات؟

■ الانتخاب أفضل من التعيين، ولكن الانتخاب ليس دائماً يأتي بالأفضل. ■ ماذا حققت من برنامجك الانتخابي؟

■ ما حققته حتى الآن هو محاولة وضع لائحة جديدة المرحلة البكالوريوس وتأويب التغييرات والتطورات السريعة في مجال الإعلام، بالإضافة إلى ذلك تم تشكيل لجنة حكماً، ويرأسها عدد من كبار أساتذة كلية الإعلام من مختلف الأقسام بغرض بحث المشكلات ووضع حلول لها، وتقديم رؤى جديدة في طرق التدريس والبحث العلمي.

■ هل أنت راضٍ عن ما تم تحقيقه أم لديك طموحات أخرى؟

■ راضٍ بنسبة ٢٠٪، لأنه لم يمر على انتخابي سوى ٥ أشهر، وفترة العادة ٣ سنوات، وطموحاتي كبيرة جداً، وسأقوم بتنفيذ البرنامج الذي تعددت به أمام زملائي.

■ كثير من الطلاب يشكون من جمودية القرارات وعدم ملاءمتها لسوق العمل.. فما رأيك للتطوير؟

■ نحن نتفق معهم في ذلك، فهي غير كافية ولا تلبي طموحاتنا، ولكن هذه المشكلة خارجة عن إرادة أساتذة الإعلام، لأن الحدود الجغرافية للكلية وإمكانات العمال والأستوديوهات وعدد أعضاء هيئة التدريس والمعاونين لا يستطيع أن يتعامل مع أكثر من ٣٠٠ طالب، لكن حين يفرض علينا المجلس الأعلى للجامعات ٤ أضعاف ما تتحملة الكلية تكون شكوى الطلاب وأعضاء

■ راضٍ بنسبة ٢٠٪ عما حققته من برنامجي الانتخابي.. وأتعهد بتنفيذ وعودي بالكامل

■ لائحة جديدة للمقررات لواءية لتطورات العمل الإعلامي.. واتفاقية جديدة مع جامعة برشلونة الإسبانية



عدد خاص



عيد الخريجين

كلية الإعلام في عيون طلابها

ولكن كان لنجلاء، الفرقة الثالثة صحافة، رأى آخر، وهو (على كل طالب أن يستفيد بقدر كبير مما هو متاح من فرص علمية وثقافية داخل الكلية التي يمكن أن يستفيد منها في حياته العملية والعلمية فيما بعد).

وعن سوق العمل الإعلامي والصعوبات التي يمكن أن يتعرضون لها، أكد خالد أنه من خلال الدراسة لم يعرف معنى سوق العمل، وعندما خاض التجربة العملية وجد أن هناك فجوة كبيرة، بل شعر أن الكلية هي مجال إعلام افتراضي، مقترحا حلاً للحد من ذلك الفارق من خلال توفير فرص تدريب داخل الكلية وزيادة المواد العملية.

ولم يؤيد أمجد هذا الرأي، لأن الكلية - بحسب وجهة نظره - تقدم وجبة علمية دسمة تساهم في إزالة الحاجز بين الجانب النظري والعمل، ولكن الطالب لم يستفد منها.

وعلمت نجلاء، موضحة أن الاعتماد الدائم على ما يقدم من مواد دراسية لم ولن يفيد بشيء، ولكن لابد من السعي الذاتي وراء الفرص والمحاولة لتقليص المساحات بين النظري والعمل من خلال التدريب أثناء الدراسة ومحاولة تطبيق ما يتم دراسته على أرض الواقع.

عبر كل منهم عن أحلامه وخطلته المستقبلية، فقد سرح أمجد بحياله قائلاً: (أنا نفسي اثبتت في وكالة أجنبية محترمة ويكون عندي مؤسسة إعلامية خاصة بي).

المجال العملي وحسب وإنما أيضاً في القدرة على تكوين صداقات كثيرة، بالإضافة لأن الكلية تتسم بالجو العائلي المترابط الذي يجمع الطلبة والأساتذة. موضحة أنه ممتنع تماماً بقدره خريج إعلام على التميز في مجاله عن غيره من خريجي الكليات الأخرى.

وأوضحت لبنى وأثيل، الفرقة الثالثة قسم الإذاعة والتلفزيون، أنها ترى عدة أشياء إيجابية في الكلية، تتمثل في صغر عدد الدفعة، مما يتيح الاستفادة بشكل أكبر من الأساتذة، مقارنة بغيرها من الكليات، بالإضافة لأنها ترى أن التدريب العملي في الاستديوهات مفيد إلى حد كبير، فمن خلاله يستطيع الطلبة فهم المبادئ الأساسية في التصوير، بالإضافة إلى كيفية استخدام عدة أنواع من الكاميرات، مؤكدة ضرورة تحويل المواد النظرية إلى عملية مع توفير فرص لتدريب الطلبة.

أما عن طموحات وآمال طلاب الكلية، فيقول أمجد، الفرقة الثالثة صحافة: إن الكلية لها دور مفيد للغاية في صناعة إعلاميين متميزين من خلال ما تقدمه من مواد إعلامية تساهم في تشكيل عقلية الإعلامي، ولكن التقصير يكون من جانب الطالب، لأنه يسلك أسهل الطرق للتجاح، بينما اختلف معه خالد، الفرقة الرابعة إذاعة، مؤكداً أن الكلية ليس لها علاقة بالإعلام، لأن الإعلام ممارسة وليس دراسة أكاديمية بحثية مثلما الحال في الكلية.

تحقيق ماريهان وصفي ومريهان محمد ونورهان منصور

الدارسين، وجعلهم يتميزون عن غيرهم من غير الدارسين للإعلام.

أما عن طارق محمد، الفرقة الثالثة قسم الإذاعة والتلفزيون، فيتمنى أن يتم تطوير استديوهات ومعامل الكلية، بالإضافة لإنشاء قاعة متخصصة للكلية يتم تدريب الطلبة بها. وعلى الرغم من رغبتهم في العمل في مجال الإعلام إلا أنه للأسف يرى أن الكلية لا توفر الفرص لخريجها، مما يؤدي لحصول خريجي الكليات والمعاهد الأخرى على فرص أكثر من خريجي الكلية.

وأكد خالد أحمد، الفرقة الرابعة قسم الصحافة، أنه استفاد كثيراً من الكلية ليس في

تعد كلية الإعلام جامعة القاهرة صرحا أكاديمياً وتعليمياً متميزاً، ليس لكونها كلية من كليات القمة فقط، ولكن لأنها تضم بين جنباتها صفوة طلاب مصر وأساتذتها، وهي من أكثر الكليات شهرة. يرسم عنها الكثيرون العديد من الصور في مخيلتهم كواحدة من أفضل الكليات. فماداً عن رأي طلابها، وما انطباعهم عنها، وما رأيهم، وما أحلامهم؟

■ البداية، أوضحت فاطمة الزهراء، الفرقة الثالثة قسم الإذاعة والتلفزيون، أنها عندما التحقت بهذه الكلية كان أول ما أثار إعجابها هو التنمية والديمقراطية. وبالتالي لا بد من وجود ضوابط تفتح أوضاع الإعلام في مصر، حتى تتمكن الوسائل الإعلامية من العمل في ظل إطار كامل من الحرية دون أن تتجاوز دورها في خدمة المجتمع.

■ سمعنا عن أنه سيتم إنشاء مبنى جديد لكلية الإعلام كملحق.. فما تفاصيل ذلك؟

■ فخور بكلية الإعلام وانتمائي إليها وبالطلاب وأعضاء هيئة التدريس الذين على قدر عالٍ من التميز. وأتمنى أن يحتل الطلاب بعد تخرجهم المساحة الكبرى في ممارسة هذه الكلية توقعات بكل وسائله، حتى يتطهر الإعلام بشكل حقيقي ويمارس الإعلام بمهنية وليس بشكل عشوائي، فالأمل في الأجيال الجديدة.

حمدين صباحي



من رئاسة اتحاد طلاب إعلام لمرشح للجمهورية

كتبت- سماح عويس ويارا سعيد:
ولد حمدين عبد العاطي صباحي بمدينة بلطيم، محافظة كفر الشيخ بمصر، في ٥ يوليو عام ١٩٥٤، وبعد وفاة عبد الناصر قرر تخليد ذكراه بتأسيس رابطة الطلاب الناصريين في مدرسة الشهيد جلال الدين الدسوقي، وكان حمدين منذ صغره صاحب كاريزما مؤثرة وشخصية قيادية، وقد انتخبه زملاءه رئيساً لاتحاد طلاب مدرسة بلطيم الثانوية، وقد التحق صباحي بكلية الإعلام جامعة القاهرة أعقاب تفوقه في الثانوية العامة بتقدير الأول على دفعته.

وبعد التحاقه بكلية الإعلام ازداد وعيه السياسي والوطني وشارك في المظاهرات الطلابية المطالبة ببدء الحرب ضد الاحتلال الصهيوني لسنياء. وفي أعقاب نصر حرب أكتوبر ١٩٧٣، تأكد لدى حمدين ورفاقه في الجامعة أن الرئيس محمد أنور السادات بدأ يتجاهل مكتسبات ثورة ٢٣ يوليو التي جناها الشعب المصري، فبدأوا في تأسيس نادي الفكر الناصري بجامعة القاهرة، الذي انتشر في جامعات مصر، وصولاً لتأسيس اتحاد أندية الفكر الناصري المعارض للسادات وسياساته، برز اسم حمدين صباحي كقيادة طلابية وطنية وبدا ذلك واضحاً في انتخابه رئيساً لاتحاد طلاب كلية الإعلام (١٩٧٥ - ١٩٧٦) وتعيينه نائباً لرئيس الاتحاد العام لطلاب مصر (١٩٧٥ - ١٩٧٧).

وقد لعب حمدين صباحي من خلال تلك المواقع القيادية أدواراً مهمة ومؤثرة، فقد كان حريصاً على أن تكون جريدة «الطلاب» التي كان يرأس تحريرها صوتاً معبراً عن الحركة الطلابية الوطنية، كما ساهم في حشد جهود الحركة الطلابية للضغط من أجل إصدار لائحة طلابية ديمقراطية، وهو ما نجحوا فيه بإصدار قرار جمهوري يرضخ لإرادة الطلاب بإعمال لائحة ١٩٧٦ الطلابية.

وفي مناظرة الشهيرة مع الرئيس محمد أنور السادات عام ١٩٧٧ عقب الانتفاضة الشعبية ضد غلاء الأسعار وإلغاء الدعم، حاول السادات امتصاص غضب الشعب بعقد مجموعة من اللقاءات مع فئات مختلفة من المجتمع، ومن هنا جاء لقاؤه الشهير مع اتحاد طلاب مصر، الذي قاد فيه حمدين صباحي لمواجهة مع أنور السادات، حيث انتقد صباحي بشجاعة سياسات الرئيس محمد أنور السادات الاقتصادية والفساد الحكومي. وكان صباحي في تلك اللحظة صليبا شجاعاً جريئاً أمام رئيس الجمهورية وقتها، وازدادت شعبية حمدين صباحي واحترامه في أعقاب ذلك اللقاء. وقد دفع حمدين ثمن لقاؤه بالرئيس السادات، حيث وجد صعوبة بعد تخرجه من كلية الإعلام عام ١٩٧٦ في الحصول عملاً حكومياً



على
فنى

أعلن الترشح
لانتخابات رئاسة
مصر رغبة منه
في خدمة الوطن
واستكمال
مسيرته الوطنية



دُسْتُور

جمهورية مصر العربية



تجربة اقتراح

«التاريخ بعيد نفسه...جملة تتردد كثيراً على أذاننا ولا ننتبه إليها. فمن يتأمل المراحل التي تربتها مصر منذ تحنى الرئيس السابق يدرك معنى هذه الجملة، حيث يتشابه الواقع في كثير من مشاهدته وتدابيرته مع المشهد التاريخي الذي عرفته مصر إبان ثورة يوليو، وكان ما تشهده مصر سيناريو متكرر لثورة يوليو ١٩٥٢، فبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ صدر أول إعلان دستوري أعلن فيه سقوط دستور سنة ١٩٢٣، وفي ١٩٥٣ تكونت لجنة لوضع دستور جديد على أن تراعى الحكومة في أثناء الفترة الانتقالية المبادئ الدستورية العامة. وفي فبراير ١٩٥٣ صدر إعلان دستوري ثان متضمناً أحكام الدستور المؤقت للمبور بالمرحلة الانتقالية من خلاله، التي تحدثت في ثلاث سنوات. ومع الانتهاء من الفترة الانتقالية في يناير ١٩٥٦ صدر إعلان دستوري مبشراً بدستور جديد، وتم عمل استفتاء في يونيو ١٩٥٦، وكانت نتيجته بدء العمل بدستور ١٩٥٦.. وهو الأمر الذي يتكرر الآن في مصر، فمع سقوط النظام السابق بقيام ثورة ٢٥ يناير سقط معه الدستور القائم في مصر، وبدأت الخلافات تنتشب على شكل الدستور الذي سينظم شؤون الدولة ومؤسساتها، وأهم المواد التي سيتضمنها: فكيف المجلس الأعلى للقوات المسلحة يصفه الحاكم للبلاد في الفترة الانتقالية لجنة للقيام ببعض التعديلات الدستورية، وتم عرضها للاستفتاء على الشعب في ١٩ مارس، ولكن حدث ما لا يحمد عقباها، حيث اختلفت القوى السياسية حولها، وكانت هذه التعديلات بداية لنوع من الانشقاق بين بعض القوى السياسية، وها هو المجتمع المصري يشهد الآن تجدد الجدل والصراع حول صياغة الدستور، وأهم مبادئه والأسس التي يتم بناء عليها تشكيل الجمعية العمومية لصياغة الدستور.. (صوت الجامعة) حرصت على رصد هذه التوجهات المختلفة، وماذا يريد كل منها في الدستور وشكله ومواده.

المصريون يحددون ملامح الدستور ويؤكدون أنهم لا يقبلون بفرعون جديد

الحالية فقط، بل يصلح لجميع الأنظمة، ولا يتحوى على مواد مائة.. أما عمرو حامد، ٢٤ سنة، فيأمل في الدستور أن تتغير فيه شروط عضوية مجلس الشعب من حيث التعليم ونسبة العمال والفلاحين، وأن يحافظ على هوية الدولة ويفصل بين السلطات ويتحوى على مواد تمنح فرصاً لاستقلال القيادات لتظهر منها كوادر جيدة. وتضيف نجوى رزق، ٤٩ سنة، موظفة، أنها تريد في الدستور الجديد فترة محددة لرئيس الجمهورية غير قابلة للتجديد مهما كانت الأسباب أو كفاءة هذا الرئيس وحب الناس له، كما تطالب بأن يتكون من مواد واضحة يفهمها المواطن المصري العادي ولا يوجد بها غمراً لتفوذ القانونيين منها مؤكدة للشديدة في عدم حذف المادة الثانية من الدستور إلى جانب إضافة مواد لحماية كرامة المواطن المصري.. أما عبد الرحمن مصطفى، ١٧ سنة، قال: لا يريد من الدستور سوى مجموعة بنود ترسم فيها خطة شاملة متكاملة للنهوض بالبلاد من جميع جوانبها ويسير عليها كل الرؤساء القادمين، حتى لا يبدأون من الصفر في كل مرة معرباً عن أمه في أن يتم تحرير الإعلام من أي قيود.

تحقيق- زينب مصطفى ورحاب عبد النعيم:
«أن يقلل صلاحيات رئيس الجمهورية.. تبقى فيه المادة الثانية.. يحفظ كرامة المصري وحقوقه وحرياته.. يكسر قيود الصحافة والتضامن» كانت هذه أبرز مطالب المصريين في الدستور الجديد، الذي سيحكم بلادهم، والذي تتمخذه فترة عصبية اختلقت فيها المقاييس والمعايير، ولكن ظلت الآمال باقية في الشعب بأن يكون له كرامة، وأن ينال حقوقه المهدرة على مر السنين. هذه الآمال هي التي دفعت لآن يكون إيجابياً للمرة الأولى لتجده يتزاحم على التصويت في الاستفتاء والانتخابات البرلمانية، ولذلك لم تختلف كثيراً رغبات المصريين في الدستور الجديد، التي التقطتها (صوت الجامعة) من الشارع المصري فكانت كالآتي: يقول عبد الرحمن جمال، ٤٨ سنة: إن الدستور الجديد يجب أن يعطي بتوافق مجتمعي واسع خاصة في ظل الظروف الحالية للبلاد، كما تكون فترة صلاحيته كبيرة ولا تستحوذ عليه جماعة معينة، وأن يحافظ على الحريات حتى لو للأقليات، وأن يحافظ على أصالة المجتمع وحدانيته في الوقت نفسه، بينما لا يجب أن يكون مستسخاً من دساتير أخرى، ولا ينظر في وضعه للمرحلة



الزمر: علاقات متوازنة بين الشرق والغرب.. وكفالة الحريات

كتبت - سها يحيى وسهر سامى وشيماء حسنى:

الشاغع في الأوساط السياسية وبين العامة أن التيارات الإسلامية تسعى جاهدة لصيغة الدستور القادم بالصيغة الدينية، وأنهم دائما ما يشغلون أنفسهم بفضايا أسلمة الدولة، وذلك يسفر ما دفع معظم التيارات الإسلامية إلى الموافقة على التعديلات الدستورية التي طرحها المجلس العسكري في ١٩ مارس رغبة في الاحتفاظ بالمادة الثانية من الدستور وخوفا عليها، حيث تنص هذه المادة على «أن الإسلام هو دين الدولة واللغة العربية هي لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»، لكن ماذا ستكون أهم المواد التي تزيدها الجماعات الإسلامية في هذا الدستور؟

بداية قال طارق الزمر، المتحدث الإعلامي باسم الجماعة الإسلامية والقيادي السابق بتطعيم الجهاد: «نريد أن يركز الدستور على عدة أشياء أهمها أن تعلق المواد التي يشملها الدستور كل النواذ التي قد تؤدي إلى الاستفتاء على الدستور مرة أخرى، والتأكيد على هوية الأمة الإسلامية المصرية التي تمنع كل وسائل الاختراق الاجتماعي والثقافي الأجنبي، والتأكيد على حق الفقهاء في العدالة الاجتماعية، والتأكيد على الحريات السياسية وكفالتها لكل أفراد المجتمع، والرعاية الصحية لكل أفراد المجتمع، والتأكيد على إصلاح نظام التعليم والإعلام وبرامج الثقافة، وضرورة قيام نهضة اقتصادية تنموية اجتماعية تهض بمصر وتعيد لها دورها الإقليمي، والتأكيد على علاقات متوازنة بين الشرق والغرب دون الخضوع والتبعية لأي منهما».

وذكر محمد فؤاد، أحد مؤسسي حزب الحرية والعدالة، «أن أهم شيء في الدستور هو التركيز على الحريات الجمعيات الأهلية، وعمل حضارة إسلامية نلتزم بها وبأخلاقيها وأولوياتها ومبادئها، وأن نتوافق الحرية على شرط ألا يكون لها مرجعية مثل كل دساتير العالم».

ويرى أحمد سبيع، أمين المكتب الإعلامي لحزب الحرية والعدالة، «أن دستور ٧١ جيد، حيث توجد به مواد عديدة جيدة، ومن الممكن أن نستعين به ونستكمله. وأهم ما أريده في الدستور أن يتم إزالة بعض صلاحيات رئيس الجمهورية، وأن يكون الدستور معبرا عن كل فئات الشعب ومصدر التشريع بالبلاد، وصالحا للاستمرار لعدة سنوات، وأن يكون الدستور محمدا لصلاحيات رئيس الجمهورية، ومحمدا للنظام في ظل حكم مصر، وأن يصبح نظام الحكم في مصر نظاما برلمانيا سياسيا.. وأوضحت منى عبد الفتاح، عضو حزب الحرية والعدالة، «أن الحزب ذاته يريد دولة مدنية بمرجعية دينية إسلامية، وهذا يعد الهدف الأساسي لنا، وأن تظل المادة الثانية بالدستور كما هي لتكون الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع، فتحن نطالب بوجود هذه المادة، وفيما يتعلق بقانون الطوارئ فلا بد من الغائه ولكن مع الاحتفاظ بأن الحرية لها حدود معينة، وأن ينص الدستور على أهمية العدالة الاجتماعية».

وأشار سمير خضير، عضو بجماعة الإخوان المسلمين، «أن الإعلام يدعى أننا نريد دولة دينية ولكننا نريد تحقيق التوازن بين شريعة قضائية تنفيذية، فنحن نريد تغييرات جوهرية ونريد مساحة حرية كبيرة وتوافقا في تداول السلطة بين الجميع. وبالتالي لقانون الطوارئ يجب إلغاؤه على أن يفرض فقط في حالة الكوارث لمدة ٦ أشهر ولا يجوز تجديدها إلا بعد استفتاء. أما المادة الثانية بالدستور فلا يوجد أحد يعارض هذه المادة».

وقال مؤسس صفحة (شباب حزب الحرية والعدالة - الإخوان المسلمون) على الموقع الاجتماعي «الفيس بوك»: «نحن نوافق على أي مادة في الدستور تحفظ للشعب حرته وكرامته ولا تجعل من أي مؤسسة أو أفراد في البلد عناصر ديمقراطية، ونوافق أيضا على المواد التي لا تعارض الشريعة الإسلامية».

الاشتراكية

الاشتراكية

المواطنة واستقلال القضاء وفصل السلطات .. أساس دستور الدولة الديمقراطية

كتبت - آلاء محمد وسهى محمد:

السمة الأساسية لأي مجتمع ديمقراطي حديث هو وجود دستور توافقي ينظم العلاقة بين السلطات، ويحدد الحقوق والواجبات، ويقرر الحريات والمبادئ العامة التي ينتظم في إطارها المجتمع، والحقيقة أن الشعب المصري يعد ولأسباب تاريخية وحضارية من الشعوب التي عرفت الدساتير منذ فترة مبكرة من تاريخها. وقد شهدت التجربة الدستورية في مصر تطورا ونضوجا على مدار الفترات التاريخية المختلفة إلى أن قامت ثورة ٢٥ يناير وأسقطت دستور ١٩٧١، واتجه المجتمع والقوى السياسية إلى إصدار دستور جديد يليق بمصر وفورتها الظاهرة.

(صوت الجامعة) تستطلع آراء القوى السياسية حول هذا الدستور. قال د. ناجي الشهابي، رئيس حزب الجيل: إن ديمقراطية الدولة هي أولى المبادئ التي يجب أن ينص عليها الدستور الجديد، وإن الدستور الجديد يجب أن يقر مبدأ فصل السلطات، وأشار إلى ضرورة أن يكون الحكم شبه رئاسي، بمعنى أن يوجد رئيس للجمهورية يأتي بانتخاب الشعب ولكنه لا يتدخل في سلطة مجلس الوزراء أو مجلسي الشعب والشورى، وأن يكون الحكم الفعلي في البلاد لمجلسي الشعب والشورى، اللذين يتم اختيار أعضائهم بناء على ثقة الشعب بهم، وأن يتم منح مجلس الشورى سلطة رقابية تمكنه من الرقابة على كل مؤسسات الدولة. كما أشار إلى ضرورة استقلال القضاء.

وأكد الشهابي ضرورة عدم المساس بالمادة الثانية من الدستور الحالي، التي تنص على «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع»، كما أكد ضرورة عدم المساس كذلك بالمواد (٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥) من المرجعية هي التي تقوم بوضع الدستور، وأن تكون هذه اللجنة من كل التيارات الدينية الموجودة، لأنه لو أن فئة معينة هي من قامت بوضعه وكيفية انتخابهم.

د. ناجي الشهابي شدد على ضرورة تعديل المادة ٣٢ من الدستور الحالي، التي تنص على «يشكل مجلس الشعب من عدد من الأعضاء يحدده القانون على ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضوا، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السري العام»، مبررا ضرورة تعديل هذه المادة بقوله: «فكرة أن يكون نصف أعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين فكرة عفى عليها الزمن».

يرى د. إبراهيم صالح، نائب رئيس حزب الغد، أن مبدأ المواطنة هو أهم المبادئ التي يجب أن يتضمنها الدستور الجديد، كما أكد وجوب استقلال القضاء، وضرورة عدم إختيار الصحافة سلطة رابعة في ترتيب السلطات التي تحكم البلاد؛ مؤكداً أنه ليس من الممكن أن تتساوى سلطة الصحافة بسلطة القضاء، كما أن الاستغلال السيئ للصحافة كسلطة رابعة في النظام السابق جعلنا نرفض بشدة اعتبارها سلطة رابعة.

وأكد صالح ضرورة تفعيل مبدأ فصل السلطات من خلال الدستور الجديد، مشيراً إلى ضرورة أن يتضمن الدستور الجديد مبادئ تحدد سلطة الجيش والتي يجب ألا تتدخل في الحكم الداخلي للبلاد، وأن تقتصر فقط على حماية حدود مصر.

ذكر د. عمر هاشم ربيع، الخبير السياسي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أن أي دستور قائم على تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع عن طريق تشريع حقوق الإنسان وتنظيم العلاقات والمسئوليات بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

وأشار هاشم إلى أن سواء كان النظام المطبق في مصر برلمانيا أو رئاسيا، فكل له مميزاته وعيوبه، فالبرلمانى يوجد به تعظيما قوية، خصوصا إذا كان يتميز بأحزاب قوية ويخلصنا من آفة الرئيس. أما الرئاسى فهو قائم على المحاسبة القوية ومحاسبية الميزانية، وهذا يعد شكلا من أشكال القوة، مستشهدا بالمفط الأمريكى، الذى يقوم على ثقة الشعب فى حاكمه كدليل على ذلك.

الاشتراكية

لابد من صياغة دستور توافقي يحظى بإجماع غالبية أفراد الشعب

كتبت- تغريد إمام ودعاء محمد وسالى عصام:

في ظل الجدل الدائر بشأن الدستور الجديد الذي تتوجه إرادة المجتمع المصرى وقواه السياسية والفكرية لإصداره، وكذلك بشأن الجدل الدائر حول منظمات المجتمع المدنى وتقنين أوضاعها خلال الفترة المقبلة، وحول إذا ما كان الدستور الجديد سيقنن أوضاعها من عدمه.. استطلعت (صوت الجامعة) آراء الحقوقيين في تشكيل الدستور الجديد.

بداية أكدت الدكتورة كريمة الخفش، العضو بجمعية قضايا الرأي، أنه لابد من تحقيق مبدأ المساواة والمواطنة بين أفراد الشعب من رجال ونساء ومن مسلمين ومسيحيين، وأن يعبر الدستور الجديد عن آمال وأحلام كل فئات الشعب وليس فقط التيارات الدينية. وأضافت: «تصور أن الدستور سيغير عن كل هذه الأطياف، وأيضا على كل حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحماية هذه الحقوق سواء الخاصة بالطفل أو المرأة، بينما فكرة لو صار الحكم إسلاميا فليس هناك أى مانع المهم فقط هو مراعاة وجود ديانات أخرى غير الإسلام من مسيحيين ويهود وملحدين، ومصر طول عمرها تتسع للناس كلها».

وأكدت أنها تريد دستورا لا يضييق الخناق على الناس، ويعبر عن طبيعة الشعب المصرى، وأن يكون مثل أى

دستور فى العالم مكونا من الفلاحين والمتقنين والحرفيين والعمال سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين.

وقال محمد زارع، العضو بمركز مساعدة السجناء، إنه لابد أن يعبر الدستور عن الشعب المصرى كله، وأن تكون المواطنة هي المبدأ الأساسى فيه. فإذا كانت الشريعة الإسلامية تطبق كمصدر أساسى للتشريع فلا بد أيضا أن تطبق الشريعة المسيحية على المسيحيين.

ولابد أيضا أن يؤكد الدستور على مدينة الدولة وعلى الحقوق

والحريات التي يتمتع بها المواطن، وكذلك وجود تكافل اجتماعى حتى يعبر عن الفقراء والمساكين. ولابد من تعديل كل صلاحيات رئيس الجمهورية وتصيح صلاحيات بشرية وليست صلاحيات الهية. وأشار شريف الهلالى، العضو بالمركز المصرى لحقوق الإنسان، إلى وجود مشاريع لدساتير موجودة من قبل وقد وضعها مجموعة من السياسيين والمفكرين مثل دستور ٧١، ٥٤، و٥٦. يمكن الاستفادة بها. مؤكداً على أهمية صياغة دستور يتوافق عليه كل القوى السياسية ويكفل الاتجاه نحو الدولة المدنية وضمان الحقوق والحريات العامة ويعبر عن توازن العلاقات بين السلطات ويعطى مساحة من الحريات السياسية، وأهمها الحق في التنظيم وتناوب السلطة بين القوى السياسية المختلفة والحق في العمل السياسى بشكل حر.

واتفق معه صفوت جرجس، العضو بنفس المركز، بأن الدستور المصرى فعلى سبيل المثال المادة ٤٦ غير مفعلة، وأيضا لدينا مواد قوية جدا، لكن غير مفعلة. وإحنا أكثر دولة لديها ترسانة قوانين، ولكن المشكلة تكمن فى أننا غير قادرين على تفعيلها، ولابد أن تشارك كل التيارات الموجودة فى مصر فى وضع الدستور، ويجب أن تقوم بعملية توعية سياسية عن الدستور ومواده، حتى يستطيع المواطن المشاركة برأيه فى وضع هذا الدستور.

وتشير ماجدة رشوان، العضو بمركز العدالة، إلى أنه لابد أن يضم الدستور كل أطراف المجتمع من عمال وفلاحين، وأن تكون هناك لجنة تأسيسية، هي التي تقوم بوضع الدستور، وأن تكون هذه اللجنة من كل التيارات الدينية الموجودة، لأنه لو أن فئة معينة هي من قامت بوضعه سوف يعبر بالتأكيد عن وجهة نظر واحدة فقط.

الاشتراكية

دور العبادة والأحوال الشخصية.. مطالب رئيسية للأقباط

كتبت- رنا أسامة ودعاء سيد وإسراء عادل:

الأقباط مصريون بالدرجة الأولى.. هم شركاء الوطن وشركاء العيش وبناء النهضة، لعبوا دورا لا ينكر في الحركة الوطنية على مدار تاريخها، وشاركوا في ثورات مصر المختلفة، وآخرها ثورة ٢٥ يناير المجيدة.. فماذا عن رؤيتهم بالنسبة للدستور؟

بداية تقول جاكلين أسامة، طالبة: الأقباط مثلهم مثل أى فرد في هذا الشعب يريدون أن يتمتعوا بأبسط الحقوق التي يتمتع بها المواطن العادى وهي حرية بناء الكنائس دون ذل أو تعب، والشعور بأنهم في دولة مدنية وليست دينية.

وأضافت: إذا طبقت المادة الثانية بشكل صحيح وهي الشريعة التي تقتضى بأن القبطى من حقه أن يحتكم فى قضاياهم إلى عقيدته وليس عقيدة أخرى وهذا حق يعطيه الإسلام، ومنها سنستطيع الخروج بأزمة قانون الأحوال الشخصية للقبط، الذى لا يُعَمَل فى بلدنا، فنريد دستورا لا يفرق بين قبطى ومسلم، فالكل مصرى، ومن يعمل غيره بغير هذا المنطق يحاكم ويكون هناك ردع، فنريد دستورا يحكم بالعدل.

وتعلق هيام ثروت، طالبة، نريد قانونا عادلا لبناء دور العبادة، ونريد قانونا يضمن الحريات الدينية

وحرية اختيار العقيدة.

ناهد إسكندر، موظفة بوزارة الثقافة، قالت: يريد أقباط مصر تطبيق المادة الثانية من الدستور بعد التعديل لبناء دور العبادة بدون قيود منعا للحزبية واشتغال النفوس، كما نريد أن يكفل الدستور للأقباط حقوقهم كمواطنين مصريين بصرف النظر عن الديانة.

وأضافت ماري مراد، طالبة: إحنا عاوزين دستور يعطى لكل الناس حقها ميفرقش بين مسلم ومسيحى، وأن تشارك كل فئات الشعب فى

وضع الدستور مش اللي موجودين فى البرلمان فقط. ناجى جورجى، معلم: لا أطلب تغيير المادة الثانية من الدستور، ولكنى أطلب بأن تضاف مادة أخرى تقر بأن يعامل كل شخص على أساس ديانته.

هانى وليم، معلم، ذكر قائلا: ما يريده الأقباط هو الإحساس بالأمان، وأنهم مواطنون يأخذون نفس الحقوق التي يحصل عليها المسلمون، فلا بد من إشراك المسيحى فى كل أمور البلد من مشاريع جديدة وسياسة وكل شيء، باعتباره جزءا من هذه الدولة.

نيفين ماهر، موظفة فى التأمينات والمعاشات، لابد من وجود مادة فى الدستور تقر بالمساواة فى الحقوق والواجبات بين دور العبادة وفقا للمعايير المتعارف عليها دوليا، ولابد من السماح بوجود دور العبادة الموحد.

وتقول دينا وجيه، معلمة: لا نرغب فى إضافة أو حذف مواد معينة من الدستور، وكل ما نريده أن يتم التعامل معنا على أننا مصريون، وألا يتم إجبارنا على شيء.. وأضافت ماري شباى، مدير عام: إن أقباط مصر لا يريدون إلا الحق الإلهي، الذى يكفل لكل إنسان حقه فى الحياة. لذا فأهم تلك الحقوق هي حرية العقيدة واحترام عقيدة الغير. ولذا فيجب إضافة فترة تخص غير المسلمين من أبناء الطوائف الأخرى إلى المادة الثانية من الدستور مع بقائها كما هي، وتؤكد تلك الفقرة «أن لكل أقلية أو ديانة أخرى غير الإسلام الحق فى أن تحتفظ وتحتكم لشرائعها السماوية فى كل الأمور المتعلقة بأوجه الحياة، خاصة أن الدين الإسلامى يحض على احترام كل الأديان السماوية وحماية حقوق الأقباط، بالإضافة إلى أن المادة الثانية من الدستور تشير إلى أن الإسلام هو المصدر الرئيسى للتشريع وليس الوحيد».



الأزهر يطالب بدستور توافقي يضمن للجميع الحرية والكرامة.. وتأكيدات على وحدة التيارات الدينية والسياسية

كتب - آلاء محمد وسهى محمد وشيماء عالم:

الأزهر هو المرجعية الدينية الأولى في مصر والعالم العربي والإسلامي لعب على مدار تاريخه الوطني دورا في توحيد صفوف المصريين، والتاريخ خير شاهد على دور الأزهر العظيم في الحركة الوطنية، فقد خرجت منه المظاهرات في أوقات الاحتلال الفرنسي وساهم رجاله وشيوخه في مقاومة الإحتلال الإنجليزي، وكان له دائما الدور الأول في الدفاع عن مصر ضد أي عدو. ومع ذلك فالأزهر كغيره من مؤسسات الدولة الوطنية قد شهد درجة من درجات تدخل الدولة وسيطرتها وإسباط نفوذها عليه من خلال القوانين والتشريعات.

ويعد قيام ثورة يناير لقد عاد الأزهر إلى الحياة مرة أخرى، وأصبح يقع على عاتقه توحيد جميع التيارات السياسية والدينية، وأصدر الأزهر وثيقة حول مستقبل مصر. ووقع على هذه الوثيقة كوكبة من المثقفين المصريين على اختلاف انتماءاتهم الفكرية والدينية بجانب عدد من كبار علمائه ومفكره. حددت الوثيقة المبادئ الحاكمة لفهم علاقة الإسلام بالدولة في المرحلة الدقيقة الراهنة، وهذا في إطار الاستراتيجية توافقية ترسم شكل الدولة المصرية المنشودة ونظام الحكم فيها، بما يحقق عملية التحول الديمقراطي ويضمن العدالة الاجتماعية، وذلك حماية للمبادئ الإسلامية التي استقرت في وعى الأمة وضمير العلماء والمفكرين من التعرض للإغفال والتشويه أو الغلو وسوء التفسير وصولا لها من استغلال مختلف التيارات المتحرفة التي قد ترفع شعارات دينية طائفية أو أيديولوجية لا تتفق مع منهج الاعتدال والوسطية وتناقض جوهر الإسلام في الحرية والعدالة والمساواة، وتبعد عن سماحة الأديان السماوية كلها.

أكدت الوثيقة ضرورة دعم تأسيس دولة وطنية دستورية ديمقراطية حديثة تعتمد على دستور ترتضيه الأمة يفصل بين سلطات الدولة ومؤسساتها القانونية الحاكمة، ويضمن الحقوق والواجبات لكل أفرادها على قدم المساواة، بحيث تكون سلطة التشريع فيها لأعضاء مجلس الشعب بما يتوافق مع المفهوم الإسلامي الصحيح.

أشارت الوثيقة إلى أن الإسلام لم يعرف لا في شريعته ولا حضارته ولا تاريخه ما يعرف في بعض الثقافات به الدولة الدينية الكهنوتية، التي تسلطت على الناس وعانت منها البشرية، بل ترك للناس إدارة مجتمعاتهم واختيار الآليات والمؤسسات المحققة لمصالحهم، يساعد على بناء الوطن.

تتخيرا /الهيئة العامة لبحوث الأزهر



إعلاميون يطالبون بإلغاء وزارة الإعلام

حرية ومناخ يكون أفضل للصحافة والإعلام في مصر. ورفض الإعلامى حافظ الميرازى فكرة بقاء وزارة الإعلام قائلا: «من ثم فلا بد من استبدالها بهيئة مستقلة تقوم على أساس معايير معينة، فثقتان فقط يتم تمويلها من الحكومة أما باقى القنوات ووسائل الإعلام تكون على أساس شراكة مع الشركات الخاصة والتعاونيات، بحيث لا تزيد ملكية أسرة باكملها تعمل فى الإعلام على ١٠٪ من الربح. وأكد الميرازى ضرورة أن يتمتع الإعلام بالحرية الكافية، وضمن حرية إصدار الصحف دون الحاجة إلى الرجوع للمجلس الأعلى للصحافة أو مجلس الشورى. مشيرا إلى أنه إذا حدث أى تجاوز من قبل إعلامى أو صحفى يتم التعامل معهم فى إطار القانون، وتكون العقوبة على أساس حجم الضرر الناتج عما فعلوا دون اللجوء إلى إجراءات مطاطية تؤدى إلى اعتقال الصحفيين أو التعامل معهم بشكل غير لائق».

لكل المصريين ويعبر عن الشعب بأكمله. وقال خالد صلاح، رئيس تحرير موقع وجريدة اليوم السابع: إن وضع الدستور الجديد غامض والجمعية التأسيسية للدستور تشكل خطرا كبيرا ليس على الإعلام أو الصحفيين فقط، بل على مستقبل البلد ككل. لأن انفراد تيار واحد باسم الأغلبية يهدد الدستور، فكل المؤشرات تكشف عن رغبة النواب فى السيطرة على الإعلام ووضعها وضع السمع والطاعة، لذلك لا بد أن يتحرك الإعلام مبكرا، لئلا يحدث مثلما حدث فى العهد السابق.

ودعا الإعلاميين إلى الالتفاف حول المبادرة المصرية لتطوير الإعلام لتكون نواة لعمل هيئة وطنية مستقلة للإعلام السموع والمرئى. مؤكدا أنه ينبغي على كل نقابة مهنية أن تدعو جمعية عمومية لئى تناقش الدستور، وطبيعة العمل النقابى فيها سواء كانوا مجالس نقابات أو أفراد، فهى وسائل وطنية عامة، لأنها تضمن الحقوق والحريات، وأى اجتهاد نحو توفير

تحقيق- هدير رأفت القاضى ومها محمد عفيفى وهبه السيد عبد القادر ومنى محمود:

أكد عدد من الإعلاميين أهمية وجود ضمانات لحماية حرية الرأى والتعبير وحرية الإعلام فى مشروع الدستور الجديد. مؤكداين رفضهم أن تكون هناك وزارة للإعلام فى ظل الدستور الجديد. مشيرين إلى أهمية تشكيل هيئة مستقلة تكفل للإعلام حريته. مطالبين بإعادة هيكلة الإعلام الرسمى بدلا من خصخصته.

فى البداية، يقول عبدالله السنواى، رئيس تحرير جريدة العربى التناصرى السابق: إن الإعلام المصرى فى حاجة إلى التطوير والتطهير. مشددا على ضرورة أن يتضمن الدستور الجديد مواد تكفل للإعلام حريته واستقلاله. واستطرد قائلا: منذ ثورة ٢٥ يناير لم يفتح ملف الإعلام على الإطلاق، ولم يفتح ملف الصحافة الخاصة ولا التلفزيون الرسمى، فالإعلام الرسمى تجب إعادة هيكلته ليصبح إعلاما

أكاديميون: قانون تداول المعلومات وتشكيل هيئة مستقلة.. أساس لحرية الإعلام

كتبت- يارا سعيد ونرمين حسين ومى رأفت:

إلغاء قانون الحبس فى جرائم النشر، وضمنان حق حصول الصحفي على المعلومات من مصادرها، بما يساهم فى خلق إعلام مجتمعى يعمل لخدمة المصلحة العامة، مقترحا إعادة النظر فى ملكية الدولة لوسائل الإعلام. مطالبنا بوضع قيود على الملكية الخاصة لوسائل الإعلام للحد من احتكارها. وأوضح حريته باعتبارها مقدمة على تكنولوجيا جديدة وهى الصحافة الإلكترونية، ولكن تزدهر هذه التكنولوجيا الاتصالية الجديدة لا بد من توفير الإنترنت بالمجان لئلا معينة من المواطنين التي لم تقدر على الاشتراك فى الشبكة العنكبوتية، حتى تضمن عملية التفاعل. وعلق الدكتور سامى طابع، أستاذ الإعلام بجامعة القاهرة قائلا: إن الإعلام حاليا فى دور التثقيف والتوعى والتعليمى والتصدى لشكالات المجتمع، وليس إعلاما للنخب والصفوة التنظيمية فقط، مستطردا: على الإعلام أن يعمل على تهيئة المناخ اللائح لعملية كشف الحقيقة، وغالبا من الكذب والفبركة والمحسوبة، ويعمل على مراعاة مصالح الشعب وليس الحكومة.

وأكدت رحاب أحمد، بالفرقة الثالثة قسم صحافة، ضرورة إلغاء التشريعات التي تنص على حبس الصحفيين بسبب فضائيا السب والقذف، والأفضل أن تكون غرامات، واتفق معها فى ذلك طارق محمد على، بالفرقة الثالثة قسم إذاعة وتليفزيون، لافتا إلى أهمية أن يشارك فى وضع الدستور إعلامى ليعتد النبض من جديد فى المجتمعى.

الطلاب: نحلم بتشريعات متطورة لتنظيم المهنة فى الدستور الجديد

الدستور على إنشاء نقابة للإعلاميين، واتفق معه فى الرأى كثير من الطلاب منهم سارة سمير، موضحة أن يكون الالتحاق بالنقابة على أساس الكفاءة وليس السن، وجمال محمد، خريج كلية الإعلام، وإسراء إبراهيم، بالفرقة الأولى. موضحين أن تكون السلطة على الإعلام رقابية وليست توجيهية وإلغاء مبدأ الخطوط الحمراء والتابوهات» ووضع ضوابط ومعايير يلتزم بها الإعلامى فى ممارسة المهنة.

وعلمت دنيا هشام، بالفرقة الرابعة قسم إذاعة وتليفزيون، مؤكدة أن وجود هيئة مستقلة للإعلام برئاسة أبرز القباطات الإعلامية من مسئولى الإعلام فى مصر يبعد عنها سيطرة الحكومة على حرية الإعلام.

وأكد كل من محمود الشهاوى، بالفرقة الأولى، قسم صحافة، وأمينة محمد، بالفرقة الأولى، وندا أحمد، بالفرقة الثالثة إذاعة وتليفزيون، ضرورة أن ينص الدستور على إلغاء تبعية المجلس الأعلى للصحافة لمجلس الشورى، وإعادة هيكلة اتحاد الإذاعة والتليفزيون، وتحديد الحد الأدنى مقيدة بعائد الإعلانات، الذى قد يمنحها من نشر حقائق عن شركة أو مؤسسة، خوفا من قطع الإعلانات عنها.

«لا أريد وزارة الإعلام» هكذا بدأ الطالب إسلام عاطف، بالفرقة الأولى، كلامه رافضا وجود رقابة حكومية، مما يضمن استقلالية والسيطرة عليها رئيس الدولة أو بوجهها.



على من يمنع المعلومات عن الصحفيين، واتفقت رحاب معها، مشيرة إلى ضرورة تأكيد الدستور على أن تكون الصحافة سلطة رابعة فولا وفعلما، وضرورة وجود ميزانية للصحف حتى لا تكون مقيدة بعائد الإعلانات، الذى قد يمنحها من نشر حقائق عن شركة أو مؤسسة، خوفا من قطع الإعلانات عنها.

قلب الإعلام، وأوضحت سمر محمود، بالفرقة الرابعة قسم صحافة، وجيرمين خيرت، بالفرقة الأولى، ضرورة وجود قانون لماعية الصحفي على السب والقذف، ومنع الألفاظ الخارجة فى وسائل الإعلام. أما يمنى عبد الهادى، فأكدت ضرورة وجود رقابة على التلفزيون والصحافة الصفراء، ووضع شروط معينة لإعطاء التراخيص الخاصة بإنشاء وسيلة إعلامية.

وطالبت سارة سمير، بالفرقة الثالثة قسم صحافة، بضرورة أن ينص الدستور الجديد على حرية تداول المعلومات، وإصدار عقوبات